المركز الوطني للترجمة

تونس

جاك موشلر - آن ريبول

القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين

بإشراف عز الدين المجدوب

دار سيناترا

المركز الوطني للترجمة

جاك موشلـــر - آن ريبـــول

القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين

من الجامعات التونسية

بإشراف

عز الدّين المجدوب

مراجعة

خالد ميلاد

دار سيناترا

موشلر، جاك، ريبول، آن؛ **القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة** ـ ترجمه عن الفرنسية: مجموعة من الأساتذة والباحثين ـ المجدوب، عز الدّين، إشراف ـ ميلاد، خالد، مراجعة، الحجم: 17 x 25 سم - عدد الصفحات: 712 صفحة، ـ منشورات دار سيناترا ـ المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، سلسلة **اللسان**.

ر.د.م.ك.: 978-9973-084-29-3

اللّسانيات ـ التداولية ـ العرفان ـ قاموس ـ موشلر، جاك ـ ريبول، آن ـ المجدوب، عز الدّين (الإشراف) ـ ميلاد، خالد (المراجعة)

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز الوطني للترجمة.

Jacques Moeschler
Anne Reboul
Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique
© Éditions du Seuil, 1994

حقوق الترجمة العربية ونشرها وتوزيعها
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
دار سيناترا
© المركز الوطني للترجمة، تونس **2010**، السحب الثاني

9, نهج المنستيري - 1006 - تونس
الهاتف: 377 567 71 (216+) الفاكس: 308 567 71 (216+)
الواب: www.cenatra.nat.tn
البريد الالكتروني: tarjamah@cenatra.nat.tn

14. المتصوّرات الضبابيّة والاستعمالات التقريبيّة

ترجمة: شكري السعدي

لـــن نتناول بالبحث في هذا الباب الوصف الناقص ولا اللبس الإعرابيَّ أو الدلاليَّ. فوصف محدّد أو غير محدّد يكون **ناقصا** إن هو فشِلَ في تحديد مرجع وحيد. ويُتلافى هذا النقصان عموما بإجراءات تداوليّة تقوم على الاستعانة بالسياق.

لننظر في هذين الوصفين المحدّدين: **الفيلسوفُ الاسطاغيري**[42]، **تلميذُ أفلاطون، مؤدّبُ الإسكندر الأكبر**؛ و**القطّ السيامي**[43]. فالوصف الأول **تامّ** من قِبَل أنّه يعيّن مرجعا وحيدا هو ‹أرسطو›. أمّا الوصف الثاني فـ**ناقص** لأن في العالم حيواناتٍ كثيرةً هي قطط سياميّة: فهو يَقصُر من ثَمَّ عن تعيين مرجع وحيد. غير أنّنا نلاحظ أنّ اعتبار العناصر **السياقية**، عند الاستعمال في مقام يكون فيه قطّ سياميّ واحدٌ، يُتيحُ لنا أن نسند إلى الوصف مرجعا وحيدا.

و**اللبـس** سواءٌ كان إعرابيّا أو دلاليّا هو لبس معجميّ دوما. فهو إعرابيّ عندما يجوز أن يدخل لفظ من الألفاظ تحت مقولتين إعرابيتين أو أكثر. وهو دلاليّ عندما يحتمل لفظ من الألفاظ دلالتين أو أكثر. ومن الغنيّ عن البيان أنّ اللفظ الملتبس إعرابيّا ملتبس دلاليّا أيضاً، ولا ينعكس. ويُرفع اللبسُ في الغالب الأعمّ بالمقام سواء أكان لبسا إعرابيّا (أي تركيبيّا) أم دلاليّا.

ولنأخذ مثالاً عن اللبس الإعرابي نقتبسه من ‹سبربر، و›ولسون› (Sperber Wilson 1989)

La petite brise la glace. (1)

فلفظ petite في هذا الموضع يجوز أن يكون اسما [بمعنى الصغيرة[44]] ويجوز أن يكون صفة [بمعنى العليل]، أمّا لفظ brise فيجوز أن يكون اسما [بمعنى النسيم] ويجوز أن يكون فعلا [بمعنى كَسَرَ]، وكذا القول في لفظ glace [الذي يجوز أن يكون اسما بمعنى الجليد، وفعلاً بمعنى جمَّد]. غير أنّ اللبس يرفع في هذين المقامين:

---

42 . نسبة إلى قرية اسطاغيرا Stagire الواقعة بمقدونيا شمال اليونان، وهي مسقط رأس ‹أرسطو› [المترجم].

43 . نسبة إلى سيام Siam وهو اسم قديم لتايلندا [المترجم].

44 . من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، والأصل 'الفتاة الصغيرة' [المترجم].

(1') أ. La petite brise la glace. Que serait – ce s'il s'agissait d'un grand vent!

إذا كان النسيم العليل يُجَمِّدُها فما بالك بالريح العاتية!

ب. La petite brise la glace. La banquise n'est pas trop épaisse à cet endroit-là.

تكسِر الصغيرة الجليد، وليس الجليد العائم شديد السُّمك في ذلك الموضع.

وهاكَ الآن مثالا عن اللبس الدلاليّ الذي يُزالُ بالمقام:

(2) Le chef, le vrai, descend d'abord de son père de chef, puis de sa R25 gris métallisé avec motards

ينحدر القائد، القائد الحقيقيّ، من أبيه القائد أوَّلاً، ثم من سيارته الرينو 25 الرماديّة ذات البريق المعدنيّ، التي يحفّ بها رجال الدراجات الناريّة (كلود فيلي، من برنامج «نشرة الصادق والكاذب من الأخبار Vrai – faux journal «بإذاعة فرنسا الدوليّة).

فنفس الفعل descend يستعمل ههنا في معنيين مختلفين هما المعنى البيولوجيّ [بمعنى ينحدر، أو ينتسب] والمعنى النفسيّ الحركيّ [بمعنى ينزل].

والظواهر التي سنتناولها بالبحث ههنا هي أيضاً ظواهر معجميّة من قِبَلِ أنهّا تتعلّق
[374] ببعض ما نستعمله في كلامنا من الألفاظ: / غير أنّ هذه الألفاظ وإن لم تكن متعددةَ الدَّلالاتِ ـ ومن ثَمَّ ملتبسةً على سبيل الحقيقة ـ فإنّها مع ذلك غيرُ محدّدة نسبيّا أو قل **هي مبهمة**.

وهذا هو حال لفظ **أصلع** مثلا. فنحن نقول عن يول برينر[45] (Yul Brinner) الذي يعدَم رأسُه الشعَر تماماً كما نقول عن فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) الذي بقيت في رأسه شُعَيرات معدودات: إنّهما أصلعان.

وأمام هذه الظاهرة يمكننا أن نفترض عدةَ فرْضيات لا منافاةَ بينها:

(أ) العالَم مبهم، واللغة تعكس ببساطة هذه الخاصّية.

(ب) ليس العالَم مبهما، ولكنَّ إدراكَنا للعالم مبهمٌ واللغة تعكس هذه الخاصّية.

(ج) ليس العالَم ولا إدراكُنا للعالم مبهمين، بل إنّ اللغة هي المبهمةُ.

(د) ليس العالَم ولا إدراكُنا للعالم ولا اللغة مبهمة، بل إنّ استعمالنا للغة هو المبهم، وإن كان ذلك على نحو جزئيّ في الأقلّ.

---

45 . يول برينر (1920 ـ 1985): ممثّل أمريكيّ من أصول سويسريّة ومنغوليّة وروسيّة [المترجم].

وحتىّ لا نخلط بين هذه الفرْضيّاتِ المختلفة فإنّنا نسمِّيها بأسماء. فالأولى هي **الفرْضيّةُ الفلسفيّة**؛ والثانية هي **الفرضيّة النفسانيّة**؛ والثالثة هي **الفرضيّة اللسانيّة**؛ والرابعة، أخيراً، هي **الفرضيةُ التداوليّة**. وسننظر في جميع هذه الفرْضيات ما عدا الفرضيّة الفلسفيّة.

بيد أنّه يلزمنا، بادئ ذي بدء، أن نحدّد ما إذا كان يوجد نوع واحد أو أنواع كثيرة من الألفاظ المبهمة أو غير المحدّدة.

1. الألفاظ المبهمة: النقطة المشتركة والفروق

1.1 المبهم

إذا كان لجميع الألفاظ المبهمة أو غير المحدَّدة من خاصّية مشتركة فهي، على وجه الدقّة، طابع الإبهام الذي يكونها. غير أنّه يبقى بعد ذلك أن نحدّد هذه الخاصّية على نحو واضح. ونستعين على ذلك بمقارنة الإبهام باللبس الدلاليّ: فقد تقدّم قولنا إنّ الألفاظ الملتبسة دلاليّا هي كذلك لأنهّا تحتمل دلالات كثيرة مختلفة؛ أمّا الألفاظ المبهمة فلا تحتمل إلا دلالة واحدة، لكنَّ هذه الدلالةَ غير كافية لتحديد انطباق اللفظ على الشيء المتعلّق به في الخارج أو عدم صدقه عليه. وبعبارة أخرى إنّ اللفظ، في اللبس، هو الذي لا يتحدّد بين دلالات عديدة ؛ أمّا في الإبهام فإنّ الدلالة هي التي لا تتحددّ بالنظر إلى ما تصدق عليه. وعلى هذا **يكون اللفظ ملتبسا إذا جاز أن نسند إليه ماصدقات مختلفة اختلافا جزئيّا في الأقلّ. ولكنّه يكون مبهما إذا شقّ علينا تعيين** [375] **ماصَدَقه على وجه الدقّة.** /

ملاحظة: لنلاحظ مع ذلك أنّ اللفظ قد يكون مبهمًا وملتبسًا في حال واحدة، مبدئيّا في الأقلّ. وفي هذه الحالة يعيّن اللفظ في حال واحدة ماصدقات عديدة، ويكون واحد، في الأقلّ، من هذه الماصدقات غامضا.

ويمكن، بناء على الملاحظات السالفة، أن نقترح تعريفا للمراد من **الإبهام** في اللفظ.

تعريف اللفظ المبهم

يكون لفظ **ل** مبهما إذا، وفقط إذا، وُجِدَ في الأقلّ شيء **ش** في العالم بحيث لا نستطيع أن نقول إن كانت القضية «**ش** هو **ل**» صادقة أو كاذبة.

وبعبارة أخرى إنّ ما يجيز القول عن لفظ من الألفاظ إنّه مبهم هو وجودُ حالةٍ بينَ بينَ.

ولننظر مجدّدا في مثال لفظ **أصلع**. فوجود حالات بَيْنِيّة كثيراً ما يظهر في محاورات من هذا القبيل:

(3) أ زيد أصلعُ.

ب كلّا، فقد انحسَر الشعر عن رأسه قليلا.

غير أنّ وجود مثل هذه الحالات البينية لا يظهر بصفة متكافئة، وليس له نفس التأثير بالنسبة إلى جميع الألفاظ المبهمة، ويبدو أنّ مَرَدَّ الفروق هو الخصائص التي تدلّ عليها تلك الألفاظ.

2.1 مختلف أنواع الألفاظ المبهمة

لقد أمكن تمييز (انظر Kleiber 1987) ثلاثة أنواع من «الإبهام»

(أ) الإبهام **المتعلّق بالملاحظة**؛

(ب) الإبهام **الذاتيّ**؛

(ج) الإبهام **المتعدّد الأبعاد**.

وتوافق هذه الأنواعُ الثلاثة على التوالي الأمثلة التالية:

(4) زيد طويل.

(5) زيد وسيم.

(6) هو طائر.

فليس للفظ طويل في المثال (4) الدلالة نفسُها إذا كانَ زيدٌ قَزْما أو كان سُوَيديّا. وفي المثال (5) قد تختلف الآراء في شأن وسامة زيد، ولا يبدو أنّه يوجد مقياس موضوعيّ يستند إليه قرارنا. وأخيراً قد يشقّ على بعضهم في المثال (6) أن يقطع برأي في كون حيوان ما طائرا أو لا، وتكون المقاييس التي يعتمد عليها القرار متعدّدة.

وفائدة هذا التقسيم للألفاظ المبهمة إلى ثلاثة أنماط هي أنّه يبدو موافقاً لسلوكات [376] منطقيّة ولسانيّة ونفسانيّة مختلفة. /

3.1 آثار الإبهام المختلفة

1.3.1 الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة

من الخصائص الرئيسيّة للألفاظ التي تُرَدُّ إلى الإبهام المتعلّق بالملاحظة ما يُفضي إلى مفارقة وانغ (Wang). ويتمثّل عمل مفارقة وانغ في تطبيق مبدإ عامّ على التعريف. ومُفاد هذا المبدإ أنّه **إذا كان شيء ما، نصطلح عليه بـ أ**، له ع ـ (**من الشعَرات أو السنتمترات أو الكيلوغرامات، إلخ.**)، **فإنّ شيئا له ع +/-1 (من الشعَرات أو السنتمترات أو الكيلوغرامات، إلخ.) هو أيضاً أ.**

ويمكن أن تصاغ مفارقة وانغ على هذا النحو:

(7) **مفارقة وانغ**

الرقم 0 صغير.

إذا كان ع صغيرا، فـ ع + 1 صغير،

فإذن كلّ الأعداد صغيرة.

ويبدو أنّ وجها ما من مفارقة وانغ يمكن أن ينطبق، بعد تغيير ما يجب تغييرُه، على الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة.

ولنَتحقّقْ من ذلك بقياسه على المثالين اللذين قدّمنا ذكرهما:

(8) **مفارقة الصَّلَع**

الرجلُ الذي ليس على رأسه شعرة أصلعُ.

إذا كان الرجل الذي له ع من الشعرات أصلَعَ، فإذن الرجل الذي له ع + 1 من الشعرات أصلع.

فكلّ الرجال صُلع.

(9) **مفارقة طول القامة**

الرجلُ الذي طوله متر ونصف رجل قصير.

إذا كان الرجل الذي طوله ع من السنتمترات قصيرًا، فإذن الرجل الذي طوله ع+1 من السنتمترات قصير.

فكلّ الرجال قصار.

ومن ثمّ يجوز أن نأخذ إمّا بالحلّ الفلسفيّ الذي يقوم على القول بأنّ العالم نفسه غير محدّد فيما يتعلّق بالطول أو الصَّلَع أو أيّ خاصّية أخرى تتّصل بالملاحظة وتخصّ الأفراد أو الأشياء المكوّنة له؛ أو بالحلّ النفسانيّ الذي يقوم على القول بأنّ إدراكنا هو غير المحدَّد؛ أو أن نأخذ بالحلّ اللسانيّ الذي يقوم على القول بأنّ اللفظ نفسه هو غيرُ المحدَّد؛ أو أن نأخذ، أخيراً، بالحلّ التداوليّ الذي يقوم على القول بأنّ استعمالنا للغة هو المبهم. غير أنّه ليس من البيِّن أنّ هذه الحلولَ مقبولة على حدٍّ سواءٍ.

وانظر مجدّدا في المثالين (8) و(9) تجدْ أن مورد الإشكال ليسَ تحديدَ عدد شعَراتِ فرد من الأفراد، ولكنّه معرفةُ الصنف الذي يدخل تحته ذلك الشخص: الصُّلع أم الشُّعْر؟ وهذا اعتماداً على ذلك العدد من الشعرات. ولا يتعلّق الأمر كذلك بتحديد طول قامة فرد من الأفراد بالسنتمترات، ولكنّه يتعلّق بمعرفة الصنف الذي يندرج فيه اعتماداً على هذا التحديد: الطّوالُ أم القصار؟ / [377]

وتعضدُ هذه الملاحظةَ ملاحظةٌ أخرى مُفادُها أنّ مفارقة وانغ يمكن أن تصدق على ألفاظ تدلّ على خصائص ليست قابلة للقيس مباشرة من الناحية المبدئية وذلك كاللون. فلننظر في المفارقة التالية:

(10) **مفارقة الإشباع اللونيّ:**

محتوى وعاء من أوعية الطلاء أحمرُ.

إذا كان اللون في هذا الوعاء أحمرَ، وخفّفناه بشيء من الماء فإنّه يبقى أحمرَ.

فمحتوى الوعاء يظلّ دوما أحمر.

ويظهر بذلك أنّه يجب استبعاد الحلّين الأوّلين ههنا: الحلّ الفلسفيّ والحلّ النفسانيّ، وذلك من قِبَلِ أنَّ مورد الإشكال ليس، فيما يبدو، نفسَ مقدار الشخص أو مقدار شَعره، إلخ، ولكنّه كونُ ذلك المقدار مقياسا. وبعبارة أخرى ليس موردُ الإشكال العالَمَ نفسَه ولا إدراكُنا للعالم، ولكنّه تحديدُ المقياس الذي ينبغي الأخذ به حتىّ ينطبق اللفظ.

وتُقرَن الألفاظ المبهمة، عادة، بعبارات ظرفيّة تدلّ على ما في تلك الألفاظ من إبهام. وتسمّى هذه العبارات الظرفيّة عادة سياجات (hedges بالإنغليزيّة، انظر Lakoff 1972b)، وهي تختلف بحسب كون اللفظ المبهم الذي تقترن به متعلّقا بالملاحظة أو ذاتيّا أو متعدّد الأبعاد. وعلى هذا لا تظهر **الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة** عادة في سياق يتضمّن سياجات من قبيل «**على نحو ما**» و«**من بعض الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» إلخ. التي تفيد وجود مقاييس كثيرة؛ وهي، بضدّ ذلك، تقبل كلّ القبول السياجات «المحايدَة» نحو: «**جدا**» و«**في رأيي**» و«**على حظّ من**».

ويتبيّن ذلك من هذه الأمثلة التي اقتبسناها من «كليبر» (Kleiber 1987)

(11)؟ زيد طويل على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر / بوجه من الوجوه / أصلا.

(12) أ. زيد طويل جدّا / على حظّ من الطول.

ب. زيد طويل، في رأيي.

2.3.1 الألفاظ الذاتيّة

الألفاظ الذاتيّة ألفاظ من قبيل **جيّد**، و**ذكيّ** و**ممتع** و**لطيف** و**أبله** إلخ. وهي تختلف، بادئ ذي بدء، عن المحمولات المتعلّقة بالملاحظة بأنّ مفارقة وانغ لا تَرِدُ عليها. وإذا جاز أن نقول عنها إنّها **مبهمة**، فليس سبب ذلك أنّها، عند فرد من الأفراد، حالاتٌ بينَ بينَ بحيث إذا عُرِضَ عليْهِ شيءٌ ما توقّف ولم يقطع فيه برأي، بقدر ما هو كون الجماعة من الناس لا تتّفق بالضرورة في الحكم إذا عُرِضَ عليْها شيءٌ ما. وبعبارة أخرى قد يذهب بنا الظنّ إلى أنّ الحلّ النفسانيّ هو الذي ينبغي أن يُؤخذ به ههنا. بيد أنّ الأمر لا [378] يتعلّق بإدراكنا للعالم ولا / بالعالم نفسه، بل بقدرتنا على الاتّفاق على اللفظ الذاتيّ الذي ينبغي أن يطلق على شيء ما: وعلى هذا يمكننا أن نقول إمّا بالحلّ اللسانيّ وإمّا بالحلّ التداوليّ.

أمّا ما تختصّ به الألفاظ الذاتيّة فإنّنا نلاحظ بادئ ذي بدء أنهّا تقبل تمام القبول السياجات التي تستبعدها الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة، أي «**على نحو ما**» و«**من بعض الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» إلخ. وأنّها تحتمل السياجات التي تقبلها الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة من قبيل «**جدا**» و«**في رأيي**» إلخ. وهي تحتمل، في نهاية الأمر، نوعا أخيراً من السياجات غير الظرفيّة من قبيل «**رهط من**» و«**نوع من**» و«**رهط من**».

ولننظر في الأمثلة التالية:

(13) عمرو ذكيّ على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر.

(14) أ. زيد ذكيّ جدّا / على حظّ من الذكاء.

ب. زيد ذكيّ، في رأيي.

(15) Jean est une espèce d'imbécile auto-satisfait.

[حرفيّاً] صالح رهط من البُلْهِ المزهُويّن بأنفسهم.

بيد أنّ هذه ليست الخصائص الوحيدة للألفاظ الذاتيّة، وقد أحصى ‹ميلنر› (Milner 1978) عددا من خصائصها الإعرابيّة نجتزئ بتَعداد أهمّها:

(أ) قد تظهر بعض الأسماء الذاتيّة نحو أسماء المقادير في أبنية من قبيل الاسم المضاف إلى الاسم: **س**$_1$ **س**$_2$

ولننظر في هذه الأمثلة المقتبسة من ‹ميلنر› (1978):

(16) رطلُ / رغيفُ / فُتاتةُ } خبزٍ.

(17) أ. Cette cruche de Jeanne[46]

«هندٌ الحمقاء هذه» [حرفيّا: «حمقاءُ هندٍ هذه»].

ب. Un imbécile de gendarme.

«دركيّ غبيّ» [حرفيا: «غبيٌّ دركيٌّ»].

ج. Mon crétin de mari.

«زوجي الفَدْمُ» [حرفيّا: «فدْمُ زوجي»].

د. Mon idiote de sœur.

---

46 . يقرب هذا من بعض أمثلة الإضافة اللفظيّة في العربيّة كما في قولنا: «كبير الرأس»، و«طويل القامة»، و«ممشوقةُ القَوام» و«بليد الطبع»، وفيها يخصّص الأوّلُ الثاني [المترجم].

«أختي البلهاء» [حرفيّا: «بلهاءُ أختي»].

ونلاحظ في العبارات الواردة في (16) و(17) أنْ ليس $س_2$ هو الذي يخصّص $س_1$ ولكن $س_1$ هو الذي يخصّص $س_2$ وذلك خلافا لما عليه الأمر في عبارات $س_1$ $س_2$ العاديّة (نحوُ: «سيارةُ زيد").

(ب) يمكن للألفاظ الذاتيّة (أسماء أو صفات بحسب الحالة) أن تدخل في التعجّب ونداء المخاطَب والانعكاس المتعلّق بالغائب والعبارة الاعتراضيّة الوصفيّة والعائد الإحاليّ.

وتُجسَّمُ هذه الأبنيةُ المختلفةُ على التوالي في الأمثلة التاليةِ:

(18) ما أجمله!

(19) يا غبيّ!

[379] (20) الغبيّ! /

(21) لقد صدَّق ذلك، الغبيّ!

(22) سافر زيد إلى أمريكا. لقد كان الغبيّ يظنّ أنّ الإثراء فيها يسير.

وقد يستهوينا أن نُجري عليها الحلّ اللسانيّ، بناء على هذه التصرّفات اللغويّة المخصوصة. وسنقف لاحقا على أنّ هذا هو اختيار ‹ميلنر› (1978) و‹دكرو› (1984 Ducrot).

3.3.1 الألفاظ المتعدّدة الأبعاد

الألفاظ المتعدّدة الأبعاد قريبة في بعض الوجوه من الألفاظ الذاتيّة لسبب رئيسيّ هو أنهّا لا تقبل مفارقة وانغ، ولأنهّا تقبل السياجات التي هي من نوع «**بوجه من الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» و«**أساسا**» إلخ. وبضد ذلك فهي لا تقبل السياجات المتعلّقة بالدرجة من قبيل «**جدّا**».

ويتبيّن هذا من النظر في هذه الأمثلة:

(23) هو كرسي بوجه من الوجوه / أساساً / في حقيقة الأمر.

(24) *هو كرسيّ جدا.

وهي تقبل أيضاً سياجات أخرى غير ظرفيّة من قبيل «ضَرْب من» و«نوع من» وهي سياجات تقبلها أيضاً الأسماء الذاتيّة.

ولننظر في المثالين (25) و(26):

(25) هو ضَرْب من / نوع من الكراسيّ.

(26) الدودو[47] ضَرْب من / نوع من الطيور.

بيد أنّه ينبغي أن نلاحظ أنهّا، خلافا للألفاظ الذاتيّة، لا تكون إلا أسماء؛ وأنّه إن جاز، من ناحية أخرى، أن توجد اختلافات فرديّة في إسنادها، فالظاهر أنّ هذه الاختلافات لا تُردُّ إلى تنوّع المقاييس بحسب الأفراد، ولكنها تُردّ إلى كثرة المقاييس التي ينبغي النظر فيها للبتّ في انطباق اللفظ أو عدم انطباقه. وفي هذه الحال يمكننا أن نعتبر في هذا الموضع أنّ إدراكنا للعالم هو من الغموض بحيث يحول دون القطع برأي، وأن نأخذ بالفرْضيّة النفسانيّة. وسنقف على أنّ هذه الفرضيّة هي، بوجه من الوجوه، التي تمّ الدفاع عنها.

2. الألفاظ المبهمة: تعدّد الفرضيّات

إنّ الألفاظ المبهمة تختلف فيما بينها من حيث تأثيرها أو من حيث السياق اللغويّ الذي يمكن أن تظهر فيه، وهي تختلف أيضاً في الحلول المقترحة لها، وسنقف على أنّ هذه الحلول مرتبطة ارتباطا يتفاوت متانة باثنتين من فرْضيّاتنا: الفرضيّة النفسانيّة والفرضيّة اللسانيّة.

1.2 الفرضيّة اللسانيّة / [380]

تتعلّق الفرْضيّة اللسانيّة بـ**الألفاظ الذاتيّة** وقد نجم عنها صيغتان مستقلّتان وإن كانتا متقاربتين، وهما صيغة ‹ميلنر› (1978) وصيغة ‹دكرو› (1984). وسننظر فيهما تباعا.

1.1.2 قابلية التصنيف وعدم قابلية التصنيف

يقابل ‹ميلنر› الألفاظ **المصنِّفَة** بالألفاظ **غير المُصنِّفَةِ**[48] بدَل مقابلة الألفاظ الذاتيّة بسائر الألفاظ. وتقابل الألفاظ المصنِّفة إجمالا الألفاظ التي يمكن أن يقال عنها إنهّا عاديّة؛ أمّا الألفاظُ غيرُ المصنِّفة فتوافق أسماء الصفة[49] (والصفاتِ المقترنةَ بها) أساسا.

ملاحظة: تتقابل **الأسماء العاديّة** و**أسماء الصفة** عند ‹ميلنر› من وجوه عدة. فلـ**لأسماء العاديّة** الخصائص التالية:

(أ) إنّها تعيّن بذاتها ما تحيل عليه من مرجع.

---

47 . الدودو (dodo): طائر عَدّاء (لا يطير)، كان يعيش في جزيرة موريس، انقرض في القرن الثامن عشر [المترجم].

48 . الألفاظ المصنِّفَة termes classifiants عند ‹ميلنر› ألفاظ تفيد الانتماء أو الانتساب إلى صنف فرعيّ مثل «أبيض» في قولنا: «ثوب أبيضُ»؛ أمّا الألفاظ غير المُصنِّفَةِ termes non classifiants فتفيد أحكاما تقويميّة ذاتيّة وذلك مثل جميل وقبيح [المترجم].

49 . الاسم الصفة nom de qualité يناسب إجمالا اسم العرَض أي اسم ما لا يقوم بنفسه ويحتاج إلى غيره في الوجود كالبياض والجمال [المترجم].

(ب) إنّها تحتمل في استعمالاتها الإسناديّة تأويلا يعقد الانتماء إلى صنف من الأصناف.

(ج) إنّ هذا الحكم بالانتماء يمكن أن يكون أيضاً حكما منفيّا.

(د) إنّه يمكن استعمالها على نحو تقابليّ للدلالة على مجموعة فرعيّة.

(هـ) إنّ بعضها لا يمكن أن يقوم، في الغالب الأعمّ، مقام البعض الآخر دون تغيير الجملة تغييرا جذريّا.

أمّا **أسماء الصفة** فلها هذه الخصائص:

(أ) إنّه يمكن استعمالها على نحو لا تستقلّ معه بنفسها، وأنّها تستمدّ إحالتها من اسم عاديّ متقدّم عليها.

(ب) إنّها لا تفيد دوما، في استعمالاتها الإسناديّة، معنى الانتماء بل يجوز أن تَكُون شتيمة، وهذا ما يقربها من الإنشائيّات.

(ج) إنّ هذا التقريب يترسّخ بتصرّفها في الجمل الحمليّة المنفية وفي الشواهد.

(د) يجوز لأسماء الصفة أن تستعمل على نحو غير مقيّد دون أن تدلّ على مجموعة فرعيّة.

(هـ) إنّ أسماء الصفة قابلة للاستبدال في حدود مراعاة إنشائيتها، وذلك دون أن يمكننا الكلام على ترادف في شأنها.

وعند ‹ميلنر› أنَّ لأسماء الصفة خصيصة تنفرد بها وهي أنّها تشارك الضمائر في بعض خصائصها (ولا سيّما الدلاليّة منها). فالضمائر، شأنها في هذا شأن الأسماء، ألفاظ إحاليّة، ولكنّها، على خلاف الأسماء، قاصرة عن أن تعيّن لنفسها وبنفسها مرجعا. ولنذكِّر بأنّ لـ‹ميلنر› مصطلحاتِه الخاصّة به، وهي مصطلحات سنستعملها في هذه الفقرة: إنّ مرجِع لفظ إحاليّ، أي الشيء الموجود في الخارج والذي يدلّ عليه هذا اللفظ، هو **إحالة اللفظ الحاصلة**؛ أمّا دلالةُ اللفظ الإحاليّ المعجميّةُ / التي تحُدّد الشروط التي ينبغي أن [381] يستوفيَها الشيء الموجود في الخارج حتىّ يكون هو الإحالة الحاصلة للفظ المذكور، فهي **إحالته الممكنة**. ويكون اللفظ الإحاليّ **مستقلّا إحاليّا** إذا كانت إحالته الممكنة هي التي تجيز أن نسند إليه إحالة حاصلة أو فعليّة، وإلّا فإنّه يكون **عاريا من الاستقلال الإحاليّ** أو **خلوا منه**. فالضمائر، وهي قاصرة عن تعيين إحالتها الذاتيّة بنفسها، تفتقر إلى الإحالة الممكنة، ومن ثمّ إلى الاستقلال الإحاليّ. وعند ‹ميلنر›، أنّ الخصوصيّة المشتركة بين اسم الصفة (وذلك نحو **جيّد** وجميل **وذكيّ** وغبيّ إلخ.) والضمير هي، على وجه التحديد، افتقارهما إلى **الاستقلال الإحاليّ**. غير أنّنا نلاحظ أنّ هذه الخصيصة لا تستلزم أن يتعذر على اسم الصفة أو الضمير أن يكتسبا إحالة حاصلة: بيد أنهما لا يستمدّانها إلّا

من انضمامهما إلى اسم عاديّ شريطة أن يكون هذا الاسم محيلا إحالة محتملة تجيز له أن يعيّن لنفسه مرجعا (انظر في هذا الكتاب الفصل 13، §1).

وفعلا إنّه يجوز أن تتّخذ **الإحالة المحتملة** صورتين مختلفتين: إذ يمكنها أن تُعرِّف اللفظ دون أن يظهر اللفظ ذاته في التعريف؛ ويمكنها من ناحية أخرى أن تعرف اللفظ بإظهاره في التعريف نفسه.

وخذ إليك مثال لفظ الصفة **أبله:** فالشرط الذي ينبغي أن يستوفيه شيء ما في الخارج حتىّ يصحّ أن يُسمّى **أبلهَ** هو أن **يسمّى أبله.**

وتوافق الحالة الأولى الأسماءَ العاديّةَ المُصنّفةَ، أمّا الحالة الثانية فتوافق أسماءَ الصفةِ غيرَ المصنِّفةِ. والتعريفُ المشتملُ على اللفظِ المراد تعريفه تعريفٌ دائريّ، ومن ثمَّ مأتى عدم الاستقلال الإحاليّ في الألفاظ غير المصنِّفةِ. ولهذه الخاصيّة نتيجة تلزمُ عنها: وهي أنّ اللفظ غير المصنِّف يتوقَّفُ في تعيين إحالته الحاصلة على **التلفّظ** به وعلى الملابِسات التي حفّت بإنتاج القول. وفي هذه الحال تخرج الألفاظ غيرُ المصنِّفةِ كما يخرج مفهوم عدم قابلية التصنيف نفسُه، جزئيّا في الأقلّ، عن اللسانيّات بمعناها الأصليّ (الصوتمية، علم التركيب، علم الدلالة).

فما هو الوجه الذي تَحُلُّ منه نظريّة ‹ميلنر، مشكل الإبهام في الألفاظ الذاتيّة؟ إنّه يبيّن بيانا كافيا، بتعليقه إسناد الألفاظ الذاتيّة بعملية قولها ذاتها، أنّ هذا الإسناد يتوقّف على مقاييس ذاتيّة أكثر من توقّفه على مقاييس موضوعيّة. وبعبارة أخرى إنّه لا يمكن إسناد قيمة صدق إلى القضية المشتملة على لفظ ذاتيّ.

2.1.2 الألفاظ الذاتيّة والاقتوال

خلافا لـ‹ميلنر، الذي طوّر مقترحه المتعلّق بالألفاظ الذاتيّة حتىّ جعل منه نظريّة كاملة، فإنّ مقترحات ‹دكرو، لم تكن محلّ عرض واف بل كانت موضوع ملاحظات مبثوثة هنا وهناك في أعماله. فهو إنّما قدّم بعض المقترحات في معرض البحوث [382] الإبستيمولوجيّة المتعلّقة باللسانيّات (انظر الفصل 6 من Ducrot 1984) /.

ويبدأ ‹دكرو، بملاحظة أنّ الألفاظ الذاتيّة لا تفيد خصائص محدّدة تحديدا دقيقا، وأنّ المتكلّم الذي ينشئ في هذه الحالة قولا يصف فيه شيئا أو فردا بواسطة لفظ ذاتيّ فإنّه لا يسند إلى ذلك الشيء أو هذا الشخص خاصّية ما.

ولننظر في المثال (27):

(27) زيد ذكيّ.

فالمتكلّم بإلقاء قوله في المثال (27): لا يُلزِمُ نفسَه بصدق قضية تسندُ إلى زيد خاصّية ما، كما أنّه لا يُلزِمُ نفسَه بصدق قضية تُنَزِّل زيداً في مجموعة محدّدة على نحو مستقلّ هي مجموعة الناس الأذكياء.

وعند ‹دكرو› أنّ المتكلّم الذي ينشئ مثلَ هذا القول لا ينجز بهذا عمل الإثبات، بل يحتجّ لنتيجة ما. فليس للفظ **ذكيّ** مضمون يختصّ به، وهذا ما يفسّر طابع الإبهام فيه. ولكن، إذا لم يكن له معنى فكيف يجوز أن يستخدم للاحتجاج لنتيجة ما؟ إنّ جواب ‹دكرو› عن هذا السؤال يمرّ بمفهوم **الاقتوال** (انظر الفصل 11 الفقرة 3.3.2).

ملاحظة: يقوم الاقتوال على بناء خاصّية انطلاقاً من خطاب. والمثال المتعارف هو عبارة (être un m'as - tu - vu) ومعناها كون المرء ذا عُجْب وخُيَلاء [حرفيّا: كونه «هل رأيتني؟»]، وهي مأخوذة بطريق النحت ممّا دأب عليه بعض الممثّلين في منعطف القرن [التاسعَ عشر] من قوله: «هل رأيتني في دور لُذْريقَ؟»، «هل رأيتني في دور هاملت؟» إلخ...

وبعبارة أخرى يُستعمَلُ اللفظ الذاتيّ بادئ ذي بدء تَمْشِيَةً لضرب من النتائج ـ وهي إجمالا نتائجُ تكون للفرد الذي نخبر عنه بأنّه **س**، أو تكون عليه ـ ثم يُنشئ الاشتقاق الاقتواليّ بعد ذلك (شِبْهَ) دلالة في صورة (شبهِ) خاصّية يُفترض أنّها تناسب اللفظ المشار إليه.

ونلاحظ شدّة القرابة بين تحليلي ‹ميلنر› و‹دكرو›، وهما تحليلان يحيلان كلاهما على الخطاب وإلقاء القول لوصف الألفاظ الذاتيّة. غير أنّه يوجد فرق ظاهر: فللفظ الذاتيّ عند ‹دكرو›، في مرحلة ثانية على الأقلّ، (شِبْهُ) دلالة. بيد أنّ هذه الدلالة تحيلُ على (شبهِ) خاصّية يتوقّف مجرّدُ وجودها، حسب ‹دكرو›، على التلفّظ باللفظ، وهو التلفّظ الذي يُفترض فيه تعيين تلك الخاصّية. فالفرق من ثمّ فرق ضئيل جدّا.

إن تحليليْ ‹ميلنر› و‹دكرو› هما تحليلان **لسانيّان** من جهة أنهّما يريان أنّ إبهام الألفاظ الذاتيّة يرجع إلى طبيعة دلالة هذه الألفاظ. فهي دلالة **دائريّة** عند ‹ميلنر›، **اقتواليّة** عند ‹دكرو›. ويجوز لنا أن نعتبرهما أيضاً تحليلين **تداوليّين** بناء على اشتراكهما في الإلحاح
[383] على إلقاء القول. غير أنهّما لا يكونان كذلك إلّا متى كان / إلقاء القول موضوع تمثيل لسانيّ ومتى كان الإبهام في الألفاظ الذاتيّة، في تحليليْ ‹دكرو› و‹ميلنر›، يعود فعلاً إلى ما في هذه الألفاظ من دلالة خاصّة أكثر ممّا يعود إلى الاستعمال الذي يمكن أن يجريَ بها.

2.2 الفرضية النفسانيّة: نظرية الطرازات

تتناول الفرضيّة النفسانيّة أساساً **الألفاظ المتعدّدة الأبعاد**، و**الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة** على نحو عرضيّ فحسب. وهي فرْضيّة حديثة لا تعزى إلى لسانيّين وإنّما إلى علماء نفس كانوا يشتغلون بالمتصوّرات في نطاق علم النفس العرفانيّ، وهو فرع من علم النفس لا يُعنى بدراسة المشاعر ولا بالاضطرابات العقليّة ولكنّه يعنى باشتغال الفكر. وقد قامت هذه الفرْضيّة النفسانيّة المعروفة باسم **نظريـة الطرازات** ضدّ النظريّات الفلسفيّة أو اللسانيّة التقليديّة المتعلّقة بالمتصوّرات من ناحية والمعجم من ناحية أخرى.

1.2.2 النظريّات التقليديّة: منوال الشروط الضروريّة والكافية

تقوم النظريّات التقليديّة على ضرب من التصوّر للعقل البشريّ، وهو تصوّر يمكن تلخيصه في أربعِ قضايا (انظر Lakoff 1987):

(أ) العقل مجرّد وغير متجسّد.

(ب) التفكير دقيق ومعنى ذلك أنّه يتناول قضايا تكون صادقة أو كاذبة.

(ج) الفكر منطقيّ بالمعنى الفلسفيّ، وهو قابل للنمذجة رياضيّا.

(د) الفكر انعكاس للطبيعة: فهو يستعمل رموزا مجرّدة هي التمثيل الداخليّ للواقع الخارجيّ.

والمشكل المركزيّ من هذه الجهة هو **المَقْوَلَـة** والسؤال الذي تنبغي الإجابة عنه هو هذا: **مـا هـي المقاييـس التـي يمكـن أن نقـرّر على أساسـها انتماء شـيء ما إلـى مقولة من المقولات أو عدم انتمائه إليها؟**

لقد اقترحت الفلسفة منذ القدم جوابا بسيطا نسبيّا عن هذا السؤال: فعناصر المقولة الواحدة تشترك في الخصائص نفسها، ويقتضي مقياس الانتماء إلى المقولة المذكورة وجود هذه الخصائص فيها. ومن ثمّ تقوم المَقْوَلَة على منوال **الشـروط الضروريّة والكافية** وتستند إلى القضايا التالية (انظر Kleiber 1990a):

[384] (أ) المتصوّرات أو المقولات كِيانات ذات حدود معيّنة تعيينا واضحا. /

(ب) يوافق انتماءُ كِيان ما إلى مقولة من المقولات نظام الصدق والكذب.

(ج) لعناصر المقولة الواحدة منزلة مقوليّة متساوية.

وتوافق هذه المقولة الأخيرة الرأي القائل بأنّ المرء لا يكون إنسانا على نحو متفاوت يزيد وينقص، وأنّ الطائر لا يكون طائرًا على نحو متفاوت. فليس للجملتين التاليتين، حسب هذه القضية، أيُّ معنى:

(28) الدوري أدخل في كونه طائرًا من النعامة.

(29) الكلب المعروف بكلب الراعي الألمانيّ أَدخلُ في الكلبيّة من الكلب المعروف بالشاربيِّي shar – Peï.

فانتماء شيء مُعيَّن إلى مقولة يتوقّف على استيفاء ذلك الشيء لجملة من الشروط الضروريّة والكافية. غير أنّه ليس لسمتي **ضروريّ وكافٍ** نفس المدى (انظر Kleiber 1990a): فالأولى تصدق على كلّ شرط من المجموعة، ومعنى ذلك أنّ **كلّ واحد من الشروط ضروريّ**، ولكن لا أحد منها كاف، ذلك أنّ **مجموع جملة الشروط هو الكافي**. وبعبارة أخرى ينبغي للشيء أن يستوفي **جميع** الشروط المنوطة بالمقولة حتىّ ينتمي إلى تلك المقولة.

والعلاقة بين هذه النظريّة والمعجميّة التقليديّة هي أنّ مجموع الشروط الضروريّة والكافية توافق في أغلب النظريّات المعجميّة التأليفيّة معنى اللفظ المعجميّ. وبعبارة أخرى يوافق المقولةَ الطبيعيّةَ التي تنتمي إليها الأشياء متصورٌ، ويوافق المتصورَ لفظٌ معجميّ. وحتىّ ينتميَ شيء من الأشياء إلى المقولة ويوافق المتصوّر، ويمكنَ أن توضعَ بإزائه الكلمة فإنّه ينبغي أن يستوفي مجموع الشروط الضروريّة والكافية. ونلاحظ أنّه فضلا عن الخصائص التي توافق الشروط الضروريّة والكافية (التي توافق في النظرية الماهويّة ماهية الشيء)، فإنّ للأشياء في العالم جملة من الخصائص الحادثة والعرضيّة. فالتّمييز بين **خصائص** الشيء **الضروريّة والكافية** التي توافق معنى اللفظ المعجميّ الدالّ على هذا الشيء، وبين **الخصائص الحادثة** التي توافق ما يمكن أن يحصل لدينا من المعارف الموسوعيّة عن ذلك الشيء تمييز نُلفيه في أكثر النظريّات اللسانيّة (عند ‹ميلنر، 1982، مثلا، حيث يُعرَّفُ المعنى المعجميّ للفظ من الألفاظ بكونه مجموع الشروط الضروريّة والكافية التي ينبغي أن يستوفيها الشيء في الخارج حتىّ يكون مرجعَ اللفظ)؛ وهذا الاختلاف هو الذي يكمن وراء التمييز بين اللسانيّات والتداوليّة. **فالمعني المعجميّ من مشمولات اللسانيّات، أمّا المعارف الموسوعيّة فمرجعها إلى التداوليّة.**

وحتىّ نتبيّن الفرق بين الشروط الضروريّة والكافية لننظر في مثال الشُّحرور. ذلك أنّه ينبغي أن تكون للشيء في الخارج جملة من الخصائص البيولوجيّة حتىّ يكون شحرورا، ومن أظهرها [385] أن يكون طائرا. ويوافق مجموع هذه الخصائص مجموع الشروط الضروريّة / والكافية المنوطة بمقولة **الشحرور**. غير أنّنا نلاحظ أنّه توجد خصائص موزّعة توزيعا حسنا بين مجموع الشحارير من قبيل الريش الأسود مثلا، دون أن تكون مع ذلك خصائص ضروريّةً وكافية: ذلك أنّه توجد شحارير بيضاء. والقضية التي تقول: **الشحارير سوداء** هي جزء من معارفنا الموسوعيّة عن الشحارير، ولكنّها ليست ممّا يتعلّق به المعنى المعجميّ للفظ **شحرور**.

ورغم ما لمنوال الشروط الضروريّة والكافية من شهرة وفائدة فإنّه لا يخلو من إشكالات تَرِد عليه.

2.2.2 الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية

يوافق منوال الشروط الضروريّة والكافية من الجهة النفسانيّة حدسا مزدوِجا (انظر Kleiber 1990a):

(أ) لكلّ كلمة دلالة مضبوطة.

(ب) المقولات كيانات منفصل بعضها عن بعض: ومعنى ذلك أنّه يوجد «تقطيع طبيعيّ» للأشياء في العالم يكون فيه كلّ نوع بل كلّ ضرب من الحوادث العرضيّة متمّيزا ممّا يجاوره تميزا واضحا.

فالإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية ترتبط بصورة مباشِرة أو غير مباشِرة بهذين الحدسين.

(أ) لا يمكن التحقّق من استيفاء كلّ عنصر من عناصر مقولة ما لمجموع الشروط الضروريّة والكافية المنوطة بالمقولة المشار إليها أو عدم استيفائه لها.

(ب) يعسر على منوال الشروط الضروريّة والكافية وصف بعض المقولات، ولاسيّما تلك التي تتعلّق بالأنواع الطبيعيّة والألوان، وهذه المقولات تفضي إلى الإبهام.

(ج) لا يفسّر منوال الشروط الضروريّة والكافية السبب الذي من أجله لا يشار، في الغالب الأعمّ، في أعمال الإحالة التي يُنشِئُها شيء من الأشياء ـ وهو الشيء الذي يمكن أن يشار إليه، مبدئيّا، بألفاظ كثيرة توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها ـ إلّا بلفظ واحد من هذه الألفاظ.

ولننظر في حالة «ميلو» (Milou)[50] الذي هو كلبُ أَوْكارٍ وكلبٌ وثديٌّ وحيوانٌ. ففي أغلب المقامات يُشار إلى ميلو بـ«**كلب**» و«**الكلب**» و«**هذا الكلب**». ومن ثمّ فإنّ السؤال المطروح هو هذا: **لِمَ لا يمكننا أن نستعمل دون تمييز، في بعض المقامات، جميع الألفاظ التي توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها شيء من الأشياء للإحالة على ذلك الشيء؟**

(د) إنّ منوال الشروط الضروريّة والكافية قاصر على تفسير الضبابيّة الإحاليّة:
[386] وتحصُل الضبابيّة الإحاليّة عندما / يُستعمل اللفظ الواحد لتعيين الأشياء المختلفة دون أن يمكننا القول بوجود **اشتراك لفظيّ** أي كلمات كثيرة مختلفة.

وهذا ما يحدث عندما يستعمل اللفظ الواحد للإحالة على حيوان ينتمي إلى المقولة الموافقة لذلك اللفظ كما يستعمل للإحالة على لحم ذلك الحيوان أو جلده. ومن ذلك إطلاقهم في الفرنسية كلمة (veau) على الحيوان واللحم والجلد.

---

50 . شخصية شهيرة من شخصيات سلسلة الرسوم المتحركة الموسومة بـ«**مغامرات تانتان وميلو**» (Les Aventures de Tintin et Milou)، وهي عبارة عن كلب من فصيلة كلاب الأوكار (fox – terriers) [المترجم].

(هـ) خلافا لما يدّعيه منوال الشروط الضروريّة والكافية الذي تتكافأ بحسبه جميع عناصر المقولة الواحدة، فإنّ الاختبارات النفسانيّة تكشف وجود **سُلَّميَّات داخليّة في المقولات.**

وحتىّ نتناول مثالا ذكرناه فيما تقدّم، وهو مثال مقولة **الطائر**، فقد بيّنت بعض الاختبارات أنّه إذا طلبنا من الناس ذكرَ مثال مميّز للمقولة أو ترتيبَ طيور مختلفة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة فإنّ الدُّورِيَّ يبدو مثالا للطائر يفضُل الدجاجة أو النعامة.

فليست الجملة (30)، من هذه الجهة، عارية من المعنى، خلافا لما يتكهّن به مثال الشروط الضروريّة والكافية:

(30) الدُّوريُّ أدخلُ في كونه طائرا من النعامة.

(و) ويقتضي منوال الشروط الضروريّة والكافية، أخيراً، أن نَطَّرِحَ بعض الخصائص التعريفيّة التي تتحقّق، عموما ولكن لا على نحو كلّيّ، في مجموع عناصر المقولة.

وكذا القول في ريش الشحارير الأسود. فمنوال الشروط الضروريّة والكافية يقتضي اطِّراح الشرط الموافق لهذه الخاصّية من جملة الشروط الضروريّة والكافية التي تعيّن مقولة **الشحرور**، وذلك لوجود شحاريرَ بيضاء. بيد أنّ الريش الأسود يؤدّي دورا لا شكّ فيه في تشخيص الشحارير.

وقد أدّت جميع هذه الإشكالات ببعض اللسانيّين (انظر Lakoff 1987 على وجه الخصوص) إلى تقديم نظريّة منافسة تقوم على بحوث نفسانيّة حديثة في مجال المَقْوَلة (انظر على وجه الخصوص ‹روش› Rosch 1977 و1978). وقد تطوّرت هذه النظريّة بمرور الزمان، ونحن نعتمد ههنا على مؤلّف جليل حديث (انظر Kleiber 1990a) لنعرض عرضا سريعا صيغتها الأقدم وهي الصيغة **النموذجيّة** والصيغة الأحدث وهي الصيغة **الموسَّعة.**

3.2.2 الصيغة النموذجيّة لنظريّة الطرازات

جَعلت نظريّةُ الطرازات، على نحو غير مستغرَب، وَكْدَها حلَّ الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية. وهي تتناول **البعد الأفقيّ** في البنينة الداخليّة للمقولات كما تتناول **البعد العموديّ** للبنينة بين المقولات. / [387]

وبعبارة أخرى إنّها تصف السبب الذي من أجله يكون للجملة (30) معنى، والسبب الذي من أجله نشير إلى «ميلو»، في أغلب المقامات، باعتباره **كلبا** لا باعتباره **ثدييا** أو **حيواناً.**

البعد الأفقيّ

تعتمد نظريّة الطرازات على سُلَّمية واقعة داخل المقولات لتعوّض مفهوم **مجموع الشروط الضروريّة والكافية** بمفهوم **مشابهة الطراز** الذي أصبح بهذا أساس المَقْوَلة. فـ**الطراز** هو أفضل ما يمثّل المقُولة، ويعرَّف على نحو إحصائيّ بنسبة تواتره في الذكر.

وإذا ما تناولنا مثال مقولة **الطائر** مجدّدا، فإنّ الدُّوري، من هذه الجهة، هو أفضل ما يمثل المقُولة، وهو **طرازها**، ويقرَّرُ انتماء شيء ما إلى المقولة استناداً إلى درجة المشابهة بين الشيء المذكور وبين الدُّوري.

وتقوم نظريّة الطراز النموذجيّة على عدد من الفرْضيّات:

(أ) لكلّ مقُولة بنية طرازيّة داخليّة.

(ب) تكون العَيِّنةُ من المقولة ممثَّلة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة.

(ج) حدود المقولات ضبابيّة.

(هـ) لا تشترك جميع عناصر المقولة في نفس الخصائص، فما يربطها هو **التشابه العائليّ**.

ملاحظة: مفهوم **التشابه العائليّ** مُقتَبس من ‹فيتغنشتاين› (Wittgenstein 1953). وينطلق ‹فيتغنشتاين› من مثال الألعاب. ذلك أنّنا نسمّي بالكلمة نفسها، وهو لفظ **اللعب**، عددا من الأنشطة التي تختلف بعض الاختلاف إجمالا، والتي لا يبدو أنّها تشترك ولو في خاصّية واحدة. غير أنّنا نستعمل نفس الكلمة للدلالة على هذه الأنشطة المختلفة ونعتبر أنّها تنتمي إلى نفس المقولة. فكيف نبرر إذن هذا الانتماء المشترك؟ يستعمل ‹فيتغنشتاين› في هذه الحالة مفهوم **التشابه العائليّ**: فللألعاب فيما بينها نفسُ علاقة الشبه التي توجد بين مختلف أعضاء العائلة الواحدة. ذلك أنّه يجوز أن لا تكون لها خاصّية (أو خاصّيات) مشتركة، ويكونُ لها، مع ذلك، تشابه عائليّ. ويقوم التشابه العائليّ على حقيقة أنّ أيّ فرد من عائلة ما يشارك فردا آخر، في الأقلّ، من تلك العائلة في خصيصة واحدة من خصائصه على الأقلّ. وهو نفس الضرب من العلاقة الرابطة بين مختلفِ عناصر مقولة **اللَّعِب**: فلا شكّ أنّه لا يوجد لأوّل وهلة تشابه بين لعبة الورق المعروفة بالبريدج والرّقبي(rugby)، ولكن يوجد تشابه بين الرّقبي وكرة القدم؛ وبين كرة القدم وكرة السلة إلخ.

(و) إنّ تقرير انتماء شيء ما إلى مقولة ما يجري على أساس درجة المشابهة بين
[388] الشيء المشار إليه وطراز المقولة. /

(ز) إنّ الانتماء لا يجري بطريقة تحليليّة أي بمقارنة كلّ خاصّية من خاصّيات الشيء بكلّ خاصّية من خاصّيات الطراز، ولكنّه يجري على نحو إجماليّ.

وكما أنّ علم الدلالة التأليفيّ يوافق منوال الشروط الضروريّة والكافية **فإنّ علم دلالة الطراز يوافق نظريّة الطرازات**. ويقتضي هذا جملة من النتائج اللطيفة أظهرُها أنّ الطراز ليس شيئا يحصلُ في الخارج ويمثّلُ المقولة أفضل تمثيل، ولكنّه صورة ذهنيّة أو **قالب جامد** يُقرَن بالكلمة التي توافقه في المقولة. ويمكن اعتبار هذه الصورة الذهنيّة بمثابة معنى الكلمة. ومن ثمّ تسوغ نتيجة لطيفة أخرى نشير إليها لاحقاً، وهي أنّه يمكن اعتبار الطراز أفضلَ ما يمثّل المقولة لاشتماله على الخصائص المعتبرَة نموذجيّة في المقولة المذكورة، فليس هو، من ثمّ، بالضرورة فردا عينيّا يحقّق المقولة،

إذ يمكن أن يكون بناء ذهنيّا. ويقتضي هذا تغييرا في التوجّه: فعندما يوافق الطراز شيئا في الخارج فإنّنا إنّما نحدّد الخصائص النموذجيّة لأفراد المقولة انطلاقاً منه؛ وعندما يوافق بناء ذهنيّا فإنّنا ننطلق من الخصائص النموذجيّة وصولا إلى الطراز. وإذا رجعنا إلى مفهوم التشابه العائليّ **فإنّ الطراز يمكن بهذا أن يظهر باعتباره الشيء الذي يشتمل على أكبر عدد من الخصائص النموذجيّة، ومن ثمّ الشيء الذي له أكثر علاقات المشابهة بسائر أعضاء المقولة.**

البعد العموديّ

قد تقدّم قولنا إنّ نظريّة الطراز تتناول أيضاً **البعد العموديّ** للعلاقات بين المقولات. فالشيء الواحد قد ينتمي إلى مقولات مختلفة.

وعلى هذا يكون «ميلو» كلبَ أوكارٍ وكلبا وثدييا وحيوانا.

و تنتمي هذه المقولات المختلفة إلى سُلَّميّة واحدة كائنة بين المقولات، وهي ليست متكافئة فيما بينها. وقد أمكن تمييزُ ثلاثة مستويات من المَقْوَلة:

(أ) مستوى **الرتبة العليا:**

وفي مستوى **الرتبة العليا** يكون «ميلو» **حيوانا.**

(ب) المستوى **الأساسيّ:**

وفي المستوى **الأساسيّ** يكون «ميلو» **كلبا.**

(ج) مستوى **الرتبة الدنيا:**

[389] وفي مستوى **الرتبة الدنيا** يكون «ميلو» **كلبَ أوكار.** /

واعتمادا على هذه السُّلَّميّة القائمة بين المقولات يمكن تفسيرُ كون الألفاظ الأكثر استعمالا للإحالة على الأشياء هي الألفاظ التي توافق المقولات الأساسيّة. ولـ**لمقولات الأساسيّة** أربع خصوصّيات لافتة للنظر:

(أ) إنهّا توافق إدراك التشابه الإجماليّ ومن ثمّ التشخيص السريع.

(ب) إذا كانت المقولة تجمع أنشطة فإنهّا توافق برنامجا مُحرِّكا عامّا، وفي هذا المستوى من العموميّة ينعقد التماثل.

(ج) الكلمات التي توافق مقولة أساسيّة تكون عموما أخفَّ، وهي أكثرُ ما يُستعمَلُ وأولُ ما يُتعلَّم.

(د) هي المقولات الأكثر إفادة وإخبارا لأنهّا هي التي تشتمل على أكبر قدر من **صلاحيّة السمة.**

وتتعلّق **صلاحيّة السمة** بالصفات أو الخصائص، وتُعرَّفُ وَفقا لمقياسين:

تعريف صلاحيّة السمة

(أ) كلّما كانت صفة من الصفات مشتركةً بين عناصر المقولة كانت **صلاحيّة سمتها** أكبر.

(ب) كلّما كانت صفة من الصفات أقلّ توزّعا بين عناصر مقولات أخرى كانت **صلاحيّة سمتها** أقلّ

ونلاحظ أنّ هذا يقتضي أنّه كلما كانت صلاحية السمة في مقولة من المقولات أكبرَ كان من الأيسر تمييز الأشياء التي تنتمي إلى هذه المقولة من الأشياء التي لا تنتمي إليها.

4.2.2 الإشكالات الواردة على نظريّة الطرازات النموذجيّة

لنظريّة الطرازات بعض المزايا: فهي تتيح، مبدئيّا في الأقلّ، تفسير المبهم من قِبَلِ أنّها تقدِّرُ أنّ الحدودَ بين المقولات حدودٌ ضبابيّة في نفسها. بيد أنّنا نلاحظ أنّ علم دلالة الطراز لا يشكّك حقّا، في حاصل الأمر، في مبدإ تأليفيّة المعنى المعجميّ من جهة أنّ الخصائص النموذجيّة تعوّض الشروط الضروريّة والكافية. فهو يجتزئُ بتَليينِ هذا المبدإ بعض التليين. ومن ثمّ فإنّ نظريّة الطرازات لا تخلو من إشكالات تَرِد عليها:

(أ) ليست هذه النظريّة أقدر من منوال الشروط الضروريّة والكافية في معالجة المقولات المتعلّقة بالألوان.

(ب) ليست هذه النظريّة تحليليّة، وهي تستبعد بذلك إمكان القول بكلّيّة بعض الخصائص، والحال أنّ هذه الكونيّة تبدو ضروريّة للمَقْوَلَة.

وإذا ما تناولنا مجدّدا مثالا مأخوذا من «كليبر» (Kleiber 1990a) فإنّه يبدو أنّ الحيوانيّة خاصّية [390] كلّيّة لجميع عناصر مقولة **القطّ**، / وهذه الكلّية واضحة إذا اعتبرنا غرابة بعض الأقوال (ونقطة الاستفهام التي تسبقها هي دليل على هذه الغرابة):

(31) أ. ؟ هو قطّ، ولكنّه حيوان.

ب. ؟ هو قطّ، ولكنّه ليس حيوانا.

ج. (؟) كلّ القطط حيوانات.

د. (؟) القطّ حيوان.

هـ ؟ اشتريت قطّا وحيوانا.

و. اشتريت قطّا وحيوانا آخر.

(ج) تعمل هذه النظريّة في بعض القطاعات (كالأجناس الطبيعيّة والحوادث المصطنعة) على نحو يفضُلُ عملها في قطاعات أخرى، وتعمل على الأسماء أفضل ممّا تعمل على الأفعال والصفات، وهو ما يُفسَّرُ بالحاجة جزئيّا إلى الإحاليّة.

(د) تعمل هذه النظريّة على نحو غير مُرْضٍ عندما يتعلّق الأمر بالعبارات المركّبة من قبيل الأوصاف المحدَّدة أو غير المحدَّدة.

ولْنَقتبس من «كلير» (Kleiber 1990a) مثال **الكلب الأصفر**، فليس للكلب الأصفر نفس اللون الذي للكناري الأصفر مثلا.

(هـ) ليست هذه النظريّة متجانسة: فمأتى تمثيليّة الطراز، فيما يتعلّق بالمقولاتِ العالية الرتبة، هو إلفُنا إيّاها واستئناسنا بها؛ وهو، فيما يتّصل بالمقولات الأساسيّة، الخصائص النموذجيّة.

(و) لا تتيحُ لنا هذه النظريّة أن نقطعَ على وجه اليقين بانتماء شيء من الأشياء إلى مقولةٍ من قِبَلِ أنَّ الخصائص النموذجيّة نفسها لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين جميع عناصر المقولة الواحدة.

(ز) وما هو أشدّ من ذلك أنّه يجوز كلّ الجواز أن يكون القول بالانتماء إلى مقولة مُوقِعا في الدَّوْر بسبب تخلُّف الشروط الضروريّة والكافية. فالحقّ أنّه يجب علينا، في هذه الحال، أن نرجع القَهقرى إلى استدلالات من قبيل: **إذا كانت س هي ج، وفي صورة عدم ورود النقيض، فإنّ س يمكن...**، وهي استدلالات تبين بيانا كافيا أنّ انتماء **س** إلى المقولة **ج** ينبغي أن يكون مقرّرا سلفا. ولكن ما فائدة الخصائص النموذجيّة عندئذ ؟

لننظر في مثال النعامة، ولنُجْرِ عليه استدلالاً من قبيل الاستدلال الذي تقدّم ذكره: **فإذا كانت النعامة طائرا، وإذا لم يرد علينا ما يناقض هذا، فإنّ النعامة يمكن أن تطير.** بيد أنّنا نعلم جميعا أنّ النعامة لا تقدر على الطيران. ومن ثمّ فإنّ الخاصّية النموذجيّة وهي **القدرة على الطيران** لا تفيدنا بشيء في تحديد كون النعامة طائرا أو لا؛ وكذا القول في جميع الخاصّيات النموذجيّة.

وقد قادت جميع هذه الإشكالات القائلين بنظريّة الطراز إلى إخراجها في صيغة [391] جديدة هي **الصيغة الموسّعة.** /

5.2.2 الصيغة الموسّعة لنظرية الطرازات

اقترح أصحاب نظريّة الطراز، سعيا منهم إلى إنقاذها، اعتبار المقولات متفاوتة في طرازيّتها، ومعنى ذلك أنّهم اقترحوا إجراء نظريّة الطرازات على المقولات نفسها.

ومن هذه الجهة تكون بعض المقولات أكثر طرازيّة وأكثر تمثيلا لما عليه المقولة الطرازيّة من البعض الآخر.

وتُعَرِّف هذه الصيغة الموسّعة من نظرية الطرازات **المقولة الطرازيّة** بهذه الخصائص الأربع:

(أ) يوجد في الآن نفسه تعدّد في الإحالة ووحدة حدسيّة للدلالة.

فلفظ الـ**طائر** الذي يوافق مقولة الـ**طائر** يُعيّن طيور الدُّوري والدجاج والنعام والخُطاَّف، إلخ. فهو من هذه الجهة **من المشترك الدلاليّ** (ومعنى ذلك أنّ له مراجع عديدة). ولكنّنا ندركه على أنّه **أُحاديُّ المعنى** (أي كما لو أنّ له معنى واحدا).

(ب) يوجد تشابه عائليّ يتجلّى في ما يوجد من تطابق وتقاطع بين المعاني أو الخصائص.

(هـ) ليست العناصر متكافئة، ومعنى ذلك أنّ لها درجاتِ تمثيل مختلفة.

(و) للمقولة حدود ضبابيّة.

و من ثم تُعَرِّفُ هذه الخاصّيات المقولاتِ الطرازيةَ، ويمكن لمقولة من المقولات أن تشتمل على خاصّية واحدة أو خاصّيات عديدة من جملة هذه الخاصّيات، ودون أن تشتمل عليها كلَّها. وبعبارة أخرى إنّ المقولات تتفاوت في طرازيّتها. ونلاحظ من هذه الجهة أنّ فرْضيتين فحسب من النظريّة النموذجيّة توجدان في النظريّة الموسّعة:

(أ) أنّه توجد تأثيرات طرازيّة.

(ب) أنّ التشابه العائليّ هو الذي يجمع مختلِف عناصر المقولة.

ولهذا أثر يترتّب عليه: وهو الإعراض عن مفهوم الطراز باعتباره أفضل ما يمثّل كلّ مقولة، وهو المفهوم الذي تُؤلِّفُ صورتُه الذهنيّة دلالةَ اللفظ الموافق. وعندئذ تصبح الصيغة النموذجيّة من نظريّة الطراز بعد توسيعها نظريّة قائلة بالاشتراك الدلاليّ، بعد أن كانت في أوّل أمرها نظريّة قائلة بأُحاديّة المعنى. زد على ذلك أنّه لا تعود لحكم المتكلّمين فائدةٌ من قِبَل أنّه لم يعد يوجد ممثّلٌ أفضل يتعلّق به هذا الحكم.

[392] ومن ثمّ فإنّ للصيغة الموسّعة، فيما يتعلّق بالطراز، هذه الخصائصُ: /

(أ) الطراز ظاهرة سطحيّة (أي متعلّقة بالاستعمال).

(ب) يتجلّى الطراز في صور مختلفة بحسَب المقولة، وتسمّى هذه الصّور **التأثيرات الطرازيّة.**

(ج) لم يعد الطراز أهمّ ما يمثّل المقولة دوما في حكم المتكلّمين.

ومن ثمّ فإنّ النظريّة الموسّعة لم تعد قادرة على تفسير بنية المقولات بعد أن اضمحلّ مفهوم الطراز. ولتفسيرها استُعينَ (انظر Lakoff 1987 خصوصا) بـ**المنوالات العرفانيّة المؤمثلة** (**idealised cognitive models** أو ICM)، وهي منوالات توجّهها مبادئ أربعة:

(أ) مبدأ البُنى القضويّة الذي يوافق منوالات من نوع منوال الشروط الضروريّة والكافية: ومعنى ذلك أنّه يوافق وجود جملة من الخصائص المشتركة بين جميع عناصر المقُولة؛

(ب) مبدأ البُنى ذات خُطاطة الصّور، وهو الذي يُدمج الصّور الذهنيّة في عملية المقْوَلة؛

(ج) مبدأ الاتّساع الاستعاريّ الذي يدمج العمليات الاستعاريّة في عملية المقْوَلة.

(د) مبدأ الاتّساع المتعلّق بالمجاز المرسل، وهو الذي يدمج العمليات المتعلّقة بالمجاز المرسل في عملية المَقْوَلَة.

وإذا كان الشبه العائليّ، فضلا عن ذلك، مؤلّفا للرابط بين عناصر المقولة الواحدة فإنّ معنى ذلك إدخالُ الاشتراك الدلاليّ في النظريّة، ومن ثمّ مأتى الانتقال الطبيعيّ من مفهوم المقُولة إلى مفهوم اللفظ المعجميّ. وعلى هذا نفترض أنّه إذا وُجِد لفظ معجميّ وحيد فإنّه لا توجد إلّا مقولة واحدة، في حين أنّه لا شيء يحول دون أن توافق اللفظَ المعجميّ الوحيد مقولاتٌ متعدّدة. بيد أنّه إذا عاملنا لفظا معجميّا فريدا على أنّه يوافق مقولة وحيدة فإنّه يلزم تمييز الألفاظ الأُحاديّة المعنى (التي تجمع المراجع المتشابهة) من الألفاظ المشتركة الدلالة (التي تجمع مراجع مختلفة).

ولننظرْ مجدّدا في أمثلة سبق أن عالجناها، فنقول إنّ لفظ **الدُّوري** لفظ أُحاديُّ المعنى لأنّ كلّ الأفراد التي يشملها (شريطة التسليم بالاختلاف ذكر / أنثى) أفرادٌ متشابهة؛ وبضدّ ذلك فإنّ لفظ **طائر** من المشترك الدلاليّ لأنّه يدلّ على أفراد مختلفة (الدوري، القُرقُبُ، الدجاجة، النعامة، الكيوي، الدودو، الإيمو، مالك الحزين إلخ.).

ولكن الانتماء إلى مقولة من المقولات لا يعود خاضعا عندئذ لنفس المقاييس، [393] وذلك بحسب كون اللفظ الموافق أُحاديَّ المعنى أو من المشترك الدلاليّ: /

(أ) إذا كان اللفظ أُحاديّ المعنى فإنّه يقال إنّ الشيء ينتمي إلى المقولة لأنّ له الخصائص المقترنةَ بالمقولة.

ومثال ذلك أنّ طائرا ما يكون شحرورا لأنّه طائر، ولأنّه يكبُرُ قليلا صغيرَ الجوائِم، ولأنّه أسود ذو منقار أصفر ولأنّه يصفّر.

(ب) إذا كان اللفظ من المشترك الدلاليّ فإنّه يقال إنّ الشيء ينتمي إلى المقولة لأنّ له الخصائص المقترنةَ بمقولة أخرى، وهذه المقولة الأخرى تنتمي إلى المقولة التي انطلقنا منها.

ومثال ذلك أنّ النعامة طائر لأنها تبيض ولها ريش مثلُ الشحرور.

وعلى هذا فإنّ عيب الصيغة الموسّعة لنظريّة الطراز هو أنّها تحدّد على نحو شديد الاختلاف الانتماء إلى مقولة من المقولات.

3.2 الإشكالات الواردة على الفرضيّات النفسانيّة واللسانيّة

لم نستثمر حتىّ الآن إلّا فرْضيتين هما الفرضيّة النفسانيّة التي ترى أنّ إدراكنا للأشياء في الخارج هو الضبابيّ ـ وهي توافق نظريّة الطراز في صيغتها النموذجيّة خاصّة ـ والفرضيّة اللسانيّة التي ترى أنّ الدلالة المعجميّة هي المبهمة، وتوافق نظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› اللتين سبق أن أومأنا إلى ما بينهما من قرابة كما توافق الصورة الموسّعة من نظريّة الطراز.

ولا تبدو جميع هذه التحاليل مُرضيةً على ما فيها من فائدة. ولن نتناول ههنا الإشكالات الواردةَ على نظريّة الطراز النموذجيّة لأنّنا قد تكلّمنا عليها من جهة، ولأنّ القائلين بها قد أعرضوا، من جهة أخرى، عن صيغتها «المغالية». ونقتصر في هذا الموضع على النظريّات التي توافق الفرضيّة اللسانيّة أي: نظريّة ‹دكرو› ونظريّة ‹ميلنر› والصيغة الموسّعة لنظريّة الطراز.

1.3.2 نظريّة ‹دكرو› ونظريّة ‹ميلنر›

لنظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› مواطن اتّفاق عديدة:

(أ) فهما، رغم إلحاح ‹ميلنر› و‹دكرو› على إلقاء القول، نظريتان لسانيّتان من قِبَل أنّهما تعتبران أنّ طابع الإبهام لا يرتبط باستعمال الكلمات بل بخصيصة دلاليّة.

(ب) وهذه الخصيصة الدلاليّة عبارة عن [افتقار أو] خُلُوٍّ دلاليّ، رغم الاختلافات السطحيّة: فليس للألفاظ المبهمة معنى خاصٌّ بها، رغم أنّه يمكن أن تكون لها تأثيرات حجاجيّة عند ‹دكرو› وإنشائيّة عند ‹ميلنر›.

ففيمَ يمكن القول عن معنى لفظ مبهم إنّه خاو؟ إنّ دلالة لفظ غيرِ مُصَّنف عند ‹ميلنر›
[394] هي دلالة دائريّة: فهو يعرّف بالاعتماد على نفسه. أمّا تحليل ‹دكرو› فهو / أعقد في الظاهر، ولكنّه يفضي إلى النتيجة نفسها. فليس لألفاظ من قبيل **ذكيّ** و**لطيف** و**جميل** إلخ. في نظريّة ‹دكرو› معنى في أنفسها، ولكن يمكن استعمالها لتوجيه الاستدلال إلى نتائج قد تكون للفرد الذي تُوضع بإزائه تلك الألفاظ وقد تكون عليه. ثمّ تكون للألفاظ بعد ذلك، بواسطة الاقتوال، «دلالةُ» ضروبِ الحجاج التي يمكن أن تنشئها تلك الألفاظ. بيد أنّه يمكن أن نتساءل عن الطابع التفسيريّ لهذه النظريّة: فإذا كان اللفظ **ذكيّ** مستعملا للاحتجاج الموجّه وجهة ما (ولتَكُن الوجهة **الموجَبة**) واللفظ **غبيّ** مستعملا للاحتجاج الموجّه وجهةً معاكسة؛ وإذا كان جواز إسناد مختلف هذه القدُرات الحجاجيّة إلى تلك الألفاظ، على أنّها معنى لها، إنّما يكون بواسطة الاقتوال،

فإنّه يمكن أن نتساءل عن أصل هذه القدُرات إذا كانت هذه الألفاظ، في أوّل أمرها، عارية من المعنى تماما.

ولنعد إلى المثال النموذجيّ للاشتقاق الاقتواليّ، وهو المثال القائم على تسمية الشخص الذي يطلب مدح الناس له وثناءهم عليه باسم **هل رأيتني**، وذلك بواسطة الاقتوال، بناء على ميل الممثّلين في آخر القرن الماضي ميلا ينمّ عن عُجْبٍ إلى التساؤل على هذا النحو: «هل رأيتني في دور أَلْساسِت؟»، «هل رأيتني في دور عُطيل؟» إلخ. غير أنّه يوجد اختلاف ظاهر بين هذا المثال وبين تحليل ‹دكرو› للألفاظ المبهمة. فالحقّ أنّنا، في المثال النموذجيّ للاقتوال، نشتقّ عبارة **هل رأيتني** من استعمالات سابقة لها. غير أنّ العبارة في هذه الاستعمالات السابقة لها **بعدُ** معنًى، لا شكّ في أنّه مختلف (وههنا مدخل الاقتوال) ولكنّه معنىً على كلّ حال. أمّا في تحليل ‹دكرو› فإنّ لفظ **ذكيّ** يشتقّ دلالته (الحجاجيّة) اقتواليّا من الاستعمالات الحجاجيّة السابقة حيث لم يكن للفظ أيُّ معنى. وههنا اختلاف أيُّ اختلاف.

فالنظريتان، في حاصل الأمر، أشبه ببعضهما ممّا قد يبدو من جِهةِ أنهّما تُفضيان إلى إسناد **مضمون دلالـيّ خـاوٍ** إلى الألفاظ الذاتيّة. ولكنّهما، عندئذ، تحكمان على أنفسهما بالقصور عن تفسير السبب الذي من أجله لا تكون مختلف هذه الألفاظ الذاتيّة مترادفة تماما، والسببِ الذي يحول دوننا ودون أن نستنتج النتيجة نفسها من جملتين نتحصّل عليهما باستبدال أحد هذين اللفظين بالآخر.

ولننظر في هذين المثالين:

(32) مريم جميلة.

(33) مريم ذكيّة.

إذ يمكننا أن نستخلص منهما هاتين النتيجتين على التوالي:

(32′) يمكنها أن تترقّى في عمل عارضة أزياء.

(33′) يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القوميّة للإدارة.

وهذا الاختلاف في النتائج الذي يمكن استخلاصه من القولين (32) و(33) اختلافٌ بيِّنٌ إذا ما نظرنا في هذين المثالين:

(32″) ؟ مريم جميلة: يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القوميّة للإدارة.

(33″) ؟ مريم ذكيّة: يمكنها أن تترقّى في عمل عارضة أزياء. / [395]

فمن ثمّ يجوز لنا أن نشكّ في حلِّ نظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› لمشكل الألفاظ الذاتيّة: فهما قد تفسّران طابع الإبهام فيه، ولكنّهما لا تفسّران قطعا الاستعمال الذي يمكن أن يجَري بتلك الألفاظ.

2.3.2 نظريّة الطراز الموسّعة

تترتّب على نظريّة الطراز الموسّعة القائمةُ على مفهوم التشابه العائليّ نتيجة يعسر قبولها: ذلك أنّ أيَّ شيء يمكن أن ينتمي إلى أيّ مقولة.

ولنتذكّر فعلا أنّ مفهوم **التشابه العائليّ** يوجب فقط أن يشارك شيء عنصرا من المقولة في خاصّية على الأقلّ حتىّ ينتمي إلى تلك المقولة، وما إن يشتمل على تلك الخاصّيةِ حتىّ يصبحَ هو نفسه عنصرا من المقولة. ومن ثمَ يجوز أن نسلِّمَ بأنّ جميع الأشياء في الخارج تكون، شيئا فشيئا، منتمية إلى هذه المقولة، كما أنّها تكون منتمية إلى سائر المقولات.

ملاحظة: وهذا، بوجه من الوجوه، مفارقة جديدة قريبة بعض القرابة من مفارقة وانغ:

إذا كان شيء ما هو **س** عنصرا من المقولة **م**، وإذا كان شيء ما هو **ص** يشارك س في خاصّية هي **خ**، فإنّ **ص** ينتمي إلى **م**.

وإذا كان شيء ما هو **ي** يشارك **ص** في خاصّية هي **ك** (وهي خاصّية يمكن أن تكون مختلفة عن **خ**)، فإنّ **ي** ينتمي إلى م. إلخ.

فجميع الأشياء في الخارج تنتمي إلى **م**.

ويكفي مجرّد انتفاء الشروط الضروريّة والكافية، من جهة أخرى، لطرح المشكل.

لننظر مجدّدا في مقولة **الطائر**. فإنّه توجد خاصّية مشتركة بين الإنسان وبين أيّ طائر، وهو كونه **ذا قائمتين**. فقد يحملنا هذا على القول بأنّ الإنسان طائر.

فأنت ترى أنّ المقْوَلَة استناداً إلى الشبه العائليّ تفضي، في حاصل الأمر، إلى إبطال المقْوَلة.

3. الألفاظ المبهمة: الفرضيّة التداوليّة

وعلى هذا يبدو جليّا أنّ الفرْضيّة النفسانيّة والفرضيّة اللسانيّة كلتيهما قد أخطأتا المرمى. وقد حان الوقت لتقديم فرضيّة تداوليّة تفسّر الإبهام. ففي التعريف المتّسع الذي عرّفنا به الإبهام لا تُنزِّل الفرضيّة التداوليّة الإبهام في العالم نفسه، ولا في إدراكنا للعالم، ولا في الدلالة المعجميّة للألفاظ، بل تنزّلها في استعمال تلك الألفاظ. وتُعزَى الفرضيّة
[396] التداوليّة الأكثر إقناعا إلى ‹سبربر› و‹ولسون› /، (Sperber & Wilson, 1986b) وهي تقوم على القول بأنّ الألفاظ توافق متصوّرات محدّدة تحديدا واضحا ولكنّها مستعملة على نحو **ينحطّ عن الدقّة والضبط**.

فكلّ قول يمثّل حسب ‹سبربر› و‹ولسون› 1986 (a و1989) فكرة من فِكَرِ المتكلّم. وهذه الفكرة نفسُها تمثُّلٌ يمكن أن يكون موضوعُه تمثلا آخرَ هو عبارة عن فكرة أو

قول أو هيئة للأشياء. وعلى هذا يجوز لنا القولُ إنّ كلّ قول هو **تأويل** لفكرة المتكلّم باعتباره يمثّل هذه الفكرة، ويتفاوت هذا التأويل دِقةً وضبطاً حسب درجة **الشبه** بين القول والفكرة. فالفكرة والقول تمثيلان ذوا شكل قضويّ؛ وإنّما تحصل علاقة الشبه، وهي علاقة **مقارنيّة**، بين شكليهما القضويين.

وعلى هذا نقول إنّ قولا من الأقوال هو تأويل **دقيق** للفكرة التي يمثّلها عندما يترتّب على القول والفكرة، المؤوّلين بالنظر إلى مقام **واحدٍ، نفسُ** مجموع النتائج. وفي سائر الحالات يكون القول تأويلا **ينحّط عن درجة الدقّة والضبط** للفكرة التي يمثّلها، باعتبار أنّ درجة الدقّة تُقَوَّمُ بالنظر إلى عدد النتائج المشتركة التي يمكن استخلاصها من القول والفكرة بالنظر إلى المقام الواحدِ.

وأغلب الأقوال حسب «سبربر، و«ولسون» هي تأويلات للفكرة التي تمثّلها تنحطّ عن درجة الدقّة والضبط، إمّا لأنّها توافق استعارات أو وجوها بلاغيّة أخرى، وإمّا لأنّها توافق استعمالا تقريبيّا للغة. وإنّما يعنينا ههنا الإمكانُ الثاني.

ولننظر في هذا المثال:

(34) **أ** كم تكسِبُ في الشهر؟

ب$_1$: أكسِبُ 1277 دينارا و53 درهما.

ب$_2$: أكسِبُ 1280 دينارا.

ففي هذا المثال المخصوص يكون الجواب **ب**$_1$ صادقا والجواب **ب2** كاذبا. ومن جهة أخرى فإنّ الجواب **ب**$_1$ تأويل دقيق ومضبوط لفكرة المتكلّم، أمّا الجواب **ب**$_2$ فهو تأويل لهذه الفكرة ينحطّ عن درجة الدقّة والضبط. وإذا أجاب المتكلّم بـ **ب**$_2$ عوض الإجابة بـ **ب**$_1$ فلأنّ لـ **ب**$_2$ تقريبا نفسُ النتائج التي لـ **ب**$_1$، ولأنّ **ب**$_2$ أيسرُ تأويلا. ومن ثمّ فإنّ المتكلّم يستعمل **ب**$_2$ بدلَ **ب**$_1$ لأنّه يطلب الإفادة والمناسبة.

وعلى هذا فإنّ فرضيّة «سبربر، و«ولسون» فيما يتعلّق بالإبهام هي هذه: **تكاد بعض الألفاظ لا تستعمل إلا استعمالا غير دقيق رغم أنّ لها معنى مضبوطا.**

ومن شأن هذا أن يحلّ مشكل الإبهام ولكنّه لا يفسّر التأثيرات الطرازيّة. ونفترضُ أنّ التأثيرات الطرازيّة تُفَسَّر بأنَّ أكثر المتكلّمين يألَفون بعض عناصر المقولة أكثر ممّا يألفون البعض الآخر. ويبدو لنا من ناحية أخرى أنّ السُّلَّميّة القائمة بين المقولات
[397] ليس على هذا النحو من البساطة التي تسعى الصيغة النموذجيّة / لنظريّة الطراز إلى إيهامنا به. وأخيراً فإنّ استعمال لفظ يعَيِّن مقولة ينتمي إليها الشيءُ دون مقولة أخرى قد يُفسّر بالاعتماد على مبدإ المناسبة. وبعبارة أخرى إنّ المقولة الأساسيّة ليست مطّردة الاستعمال دوما.

وعلى هذا فرغم كون الدجاجة طائرا، فإنّنا نشير إليها في الغالب الأعمّ بلفظ **دجاجة** بدل الإشارة إليها بلفظ المقولة الأساسيّة **طائر**. فإذا كانت المعاملة مع محبّ للكلاب فإنّنا لا نتردّد في الإشارة إلى «ميلو» بـ**كلب أوكار** بدل الإشارة إليه بلفظ **كلب**. وههنا أيضاً فإنّ المُستعمَل ليس لفظَ المقولة الأساسيّة.

ومن ثمّ فإنّ للفرضيّة التداوليّة فضلَ تقديم الحلّ لمشكل الإبهام، وهو حلّ لا يقتضي إضعافَ حدود المقولات أو إنكار المعنى المعجميّ المضبوط للألفاظ اللغويّة.